الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

المساء El Massa
يومية وطنية إخبارية
لن تكون حرا

النقل الجامعي ببرج بوعريريج

تذبذب في النشاط بسبب عدم التزام المتعاقدين

دعت إدارة جامعة "البشير الإبراهيمي" ببرج بوعريريج، الطلبة إلى التعقل، بعد التذبذب الذي عرفته حركة النقل الجامعي غير المتوقعة، والناتجة عن عدم التزام المتعاقدين الخواص بدفتر الشروط الخاص بالنقل الجامعي، المعد من قبل مديرية الخدمات الجامعية.

أكد بيان صادر عن الجامعة تلقت "المساء" نسخة منه، أنه فور تلقي خبر تذبذب النقل، تم عقد اجتماع لدراسة الوضعية، وإعلام جميع الطلبة المعنيين بالدراسة الحضورية خلال هذه الفترة، وأن الجامعة بادرت بعد سلسلة من الاتصالات واللقاءات مع كل من مديرية الخدمات الجامعية، والوزارة الوصية، والسلطات المحلية، بغية إيجاد حل للمشكلة، مؤكدا أن الإقامات الجامعية تبقى مفتوحة للطلبة المعنيين بالدفعة محل الدراسة، وكذا مختلف الحالات الاستثنائية، مع استمرارية الدراسة الحضورية، ودعمها بجميع صيغ التدريس عن بعد، خاصة الطلبة الذين يصعب عليهم التنقل.

أكد البيان، أن البرنامج اليومي لجميع الدفعات وعبر مختلف الكليات، تم تكييفه بما يساعد الطالب، مضيفا أن مجلس الجامعة دعا الطلبة إلى تفهم الوضع الاستثنائي المؤقت، ويطمئن بحل المشكلة في أقرب وقت، مثمنا جهود السلطات المحلية في سعيها الحثيث لحل المشكل، مشيرا إلى أن مختلف مصالح الجامعة تبقى في خدمتهم وتصغي لمختلف الانشغالات، وتسعى إلى حلها في إطار الحوار والتشاور الدائمين والمستمرين، مثمنا جهود أعضاء الأسرة الجامعية للموسم الجامعي المنصرم، وإنجاح الموسم الحالي، في ظل الالتزام التام بإجراءات البروتوكول الصحي المعمول به، للوقاية من وباء "كوفيد 19".

•آسيا عوفي

مديرية الطاقة بقالمة

إنجاز محول كهربائي بـ80 ميغاواط

كشف مدير الطاقة لولاية قالمة، عبد الحفيظ غمري، عن الشروع في إنجاز مشروع ذي أهمية استراتيجية بجنوب ولاية قالمة، يتمثل في محول كهربائي من ضغط مرتفع إلى ضغط متوسط، بقدرة تصل إلى حدود 80 ميغاواط. من شأن هذا المشروع الهام، تقوية شبكة الكهرباء الموجودة، بالتالي إعطاء أريحية في التزود بالكهرباء بكل المناطق، ومواكبة التطور في ميدان السكن الذي تشهده مدينة قالمة، وبلدية بن جراح، ومنطقة حجر منقوب.

أوضح المدير في تصريح لـ"المساء"، أن هذا المشروع هام جدا بالنسبة للولاية، وكان محل نقاش أثناء زيارة الرئيس المدير العام لمجمع "سونلغاز" لولاية قالمة في 5 مارس 2018، ورُفع عنه التجميد في 2019، لكن أوكل إلى مقاولة لم تستطع إنجازه بسبب ضعف القدرات المالية، وعرف تماطلا حتى اضطرت مؤسسة التوزيع للكهرباء والغاز بقالمة إلى فسخ العقد، مضيفا أن ولاية قالمة، تتوفر على 290 ميغاواط قابلة للتوزيع، حيث سيوفر المشروع عند انتهائه، 80 ميغاواط إضافية، ضمن مشروع آخر ممول من قبل مؤسسة "سونلغاز"، ومدرج ضمن المشاريع الكبرى، حيث أوكل إلى مقاولة خاصة، وانطلقت الأشغال به منذ سنة، لكن مؤسسة التوزيع بقالمة فسخت العقد بسبب التماطل، واضطرت المؤسسة إلى تعيين مقاولة أخرى، بحيث سيتم فتح الأظرفة في نهاية الشهر الجاري، من أجل اختيار المقاولة الجديدة لإنجازه، ومن المنتظر استلامه في غضون 3 سنوات، وسيمول منطقة ما بين البلديات في بلخير وبن جراح وقالمة.

•وردة زرقين

قالمة

إعانات للمؤسسات التربوية

قال مدير التربية بولاية قالمة السيد مراد قديري خلال إشرافه على توزيع إعانات على مختلف المؤسسات التربوية بالولاية، الخميس المنصرم، بمتقن "شعلال مسعود" بمدينة قالمة، إن الوزارة الوصيّة خصصت مبلغا يفوق مليارين ومائة مليون سنتيم لهذا الغرض، مضيفا أن كل المؤسسات التربوية بقالمة استفادت من مبلغ مالي قدره 5 ملايين سنتيم، لاقتناء وسائل التعقيم والكمامات، وحسب احتياجاتها في مجال الوقاية وحماية الطاقم التربوي والتلاميذ.

أما عن المستلزمات الممنوحة مؤخرا فتمثلت في محلول التعقيم، والكمامات للكبار والصغار، وأجهزة قياس الحرارة والصابون السائل، في حين قال المسؤول في هذا الصّدد، إن المؤسسات التربوية بقالمة تعرف اكتفاء في هذه الوسائل، والتي تم تدعيمها سابقا في امتحانات شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا، حيث وُزعت على المؤسسات التربوية، بالإضافة إلى إمكانياتها المادية. كما قدّمت الولاية 15 ألف كمامة أثناء توزيع الأجهزة الطبية على المؤسسات الاستشفائية، ناهيك عن عمليات تضامنية من عدّة هياكل ومؤسسات وجمعيات.

•وردة زرقين

الهدف هو الانتقال من بحث أكاديمي إلى بحث تطبيقي ناجع.. بن زيان:

تفعيل الشراكة بين البحث العلمي والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي

أبرز وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان، أمس، أهمية مساهمة البحث العلمي في بعث الاقتصاد الوطني وتنويعه، مشددا على ضرورة عقد شراكات بين مختلف القطاعات تقوم على النجاعة وتستجيب لاحتياجات التنمية.

• م.ب - وأ

وأوضح الوزير، خلال الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، أن تطوير آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يقتضي إطلاق "برنامج متكامل يرمي بشكل خاص إلى بناء هياكل موجهة لمجموع مخابر ومراكز البحث، قصد تجميع الكفاءات والتجهيزات والعمل على تحقيق عدة أهداف، من بينها فك الحواجز الموجودة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الاجتماعي والاقتصادي قصد القيام بأبحاث تطبيقية، تسهم في بعث الاقتصاد الوطني وتنويعه ليشمل مختلف المجالات".

وأشار بن زيان، إلى أن "عملا كبيرا ينتظر مختلف كيانات البحث في المرحلة المقبلة، لاسيما من خلال التوجه إلى الانفتاح بشكل أكبر على المحيط الاقتصادي والاجتماعي بوضع جسور وروابط بينها وبين المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية، مع تكثيف العلاقة معها بعقد شراكات واتفاقيات ذات جدوى تقوم على النجاعة وتستجيب لاحتياجات التنمية الاقتصادية".

في ذات السياق ذكر الوزير، ببعض الاتفاقيات الموقعة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات مختلفة من بينها الصناعة والمناجم والصيد البحري والبريد والتجارة، معتبرا أن الاتصالات تبقى "قائمة وحثيثة" مع عدد آخر من القطاعات والهيئات لإرساء شبكة من العلاقات والروابط القطاعية المشتركة التي سيكون لها "الأثر الايجابي على بعث الاقتصاد الوطني وتقويته".

وأبرز أن الهدف هو "الانتقال من بحث أكاديمي قوي ومثمر إلى بحث تطبيقي أكثر فعالية ونجاعة" مما يستوجب. حسبه. "التجند وربط جسور تواصل مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي".

وأشار الوزير، إلى أن الاستثمارات التي قامت بها السلطات العمومية بهدف تشييد منشآت بحث تتطابق مع المعايير الدولية على مستوى مؤسسات البحث، مكنت من إنشاء "مراكز امتياز في العديد من مجالات البحث"، وهي المراكز التي ينبغي. حسبه. "استغلالها من قبل الفاعلين في القطاع الاجتماعي والاقتصادي". وأكد السيد بن زيان، أنه سيتم ابتداء من السنة الجارية "الشروع في تنفيذ البرامج الوطنية للبحث في المحاور التي تشكل أولوية في مخطط عمل الحكومة تخص ميادين الأمن الغذائي والأمن الطاقوي وصحة المواطن"، مذكرا أن هذه البرامج التي تمتد على مدى 5 سنوات تتضمن إنجاز نحو 750 مشروع بحث.

وأضاف الوزير، أنه سيشارك في تنفيذ هذه البرامج باحثون من مراكز البحث والمؤسسات الجامعية ومن قطاعات أخرى، مؤكدا أن الكفاءات الوطنية الموجودة بالخارج مدعوة للمشاركة في هذا البرنامج.

وفي حين أشار إلى وجود "نقائص وعوائق" تواجه الباحثين الدائمين، اعتبر الوزير، أن معالجتها تتم باعتماد "التقييم المستمر لمختلف النشاطات وأعمال التسيير وذلك في اطار الحوار والتشاور مع كل الشركاء المعنيين من ممثلي الباحثين والعمال". وأكد أن اللقاءات التي تم تنظيمها مع مسؤولي مؤسسات البحث العلمي في شهر نوفمبر الفارط، "سمحت بالوقوف على صعوبات تعيق استقرار الباحثين الدائمين بهذه المؤسسات"، وأشار إلى أن هذه الوضعية أدت إلى "خلق صعوبات إضافية لمؤسسات البحث العلمي التي تعاني من عجز في التأطير البحثي وضعف في استقطاب الباحثين"، مؤكدا أنه "سيتم قريبا البحث عن سبل معالجة هذه المسألة".

على صعيد آخر ثمّن الوزير "الوقفة المشهودة لمراكز البحث ووحداته ومخابره خلال الأزمة الصحية التي تعرفها البلاد جراء تفشي وباء كوفيد-19، حيث أبان الباحثون. حسبه. عن "حس وطني رفيع من خلال تجندهم في الصفوف الأولى للتصدي لهذا الوباء".

وفق تقرير قُدم مؤخرا ببرج بوعريريج

قفزة نوعية في التكوين بجامعة البشير الإبراهيمي

كشف تقرير الدخول الجامعي الذي تم عرضه بدورة المجلس الشعبي الولائي ببرج بوعريريج التي انعقدت خلال الدورة الأخيرة، أن جامعة البشير الإبراهيمي عرفت تطورا ملحوظا بفتح تخصصات عديدة على مستوى الأطوار الثلاثة؛ إذ يزاول بها 20200 طالب دراستهم، منهم 4 آلاف طالب جديد. كما تسعى مصالح الخدمات الجامعية لتسخير كل إمكانياتها للإيواء، بطاقة 7500 سرير، وخمسة مطاعم، وكذا النقل.

• آسيا عوفي

أوضح التقرير المقدم خلال الدورة التي عُقدت بمقر المجلس الشعبي الولائي، مؤخرا، وبحضور الوالي والمديرين التنفيذيين وأعضاء المجلس الشعبي الولائي، أن الجامعة قطعت شوطا معتبرا في فترة وجيزة؛ ما مكّنها من أن تضم في الوقت الحالي، سبع كليات. كما كشف التقرير عن تخصصات جديدة فُتحت في السنة الجارية؛ إذ تم اعتماد فرع العلوم الإنسانية للسنة الأولى ليسانس، وماستر لغات أجنبية تخصص إنجليزية، إضافة إلى ماستر مهني تخصص هندسة المحيط، وأخيرا ماستر أكاديمي تخصص هندسة المواد ضمن فرع الهندسة الميكانيكية.

وكشف التقرير أن الجامعة تحصلت على عدة عمليات لإنجاز مشاريع مختلفة لاقتناء تجهيزات. كما استفادت من غلاف مالي قدره 80 مليون دج لتجهيز ألفي مقعد بيداغوجي. واستفادت من غلاف مالي آخر تجاوز 6 ملايين دج، مخصص لتجهيزات الإعلام الآلي.

وعن مشاريع البحث العلمي تحت اسم PRFU، كشف التقرير عن 50 مشروع بحث بهذه الصيغة، بالإضافة إلى مجلة أبحاث ودراسات التنمية، وهي مجلة دورية محكمة سنوية تصدر عن مخبر دراسات وبحوث في التنمية الريفية، إضافة إلى مجلات تصدر عن كليات أخرى، في حين أبرمت الجامعة المذكورة عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات، بهدف التبادل المعرفي، وضمان التكوين. كما أضاف أن الجامعة مؤهلة للتكوين من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه، وتنظيم التأهيل الجامعي في تخصصات منها العلوم البيولوجية، ،الإلكترونيك، والفيزياء، والكيمياء والرياضيات، وعلم الاجتماع، والعلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير. كما تم إضافة اعتماد التأهيل لتخصصات علوم الفلاحة والإعلام الآلي والدراسات الأدبية؛ إذ تم تأهيل 37 أستاذا محاضرا سنة 2020، منهم 23 من الجامعة، لترتفع الحصيلة منذ 2018 إلى ما يقارب 123 أستاذ محاضر مؤهل، منهم 62 من جامعة البشير الإبراهيمي.

وعن آفاق الجامعة جاء في التقرير أن القائمين عليها يسعون إلى إحداث تطور، على غرار الاستمرار في فتح تخصصات تعليمية، وتطوير وتوجيه البحث العلمي وفق ما يخدم التنمية في الجزائر، مع الحرص على فتح الجامعة على المحيط؛ من خلال الاتصال والتنسيق مع مؤسسات المجتمع في الميدان، وإنجاز مقر جديد لرئاسة الجامعة، وإنجاز 8 آلاف مقعد بيداغوجي لفائدة كلية الحقوق والهندسة المدنية، والهندسة الكهربائية والعلوم الفلاحية؛ إذ سيستفيد كل تخصص من ألفي مقعد، إضافة إلى تهيئة وإنجاز طريق على مستوى القطب الثاني، وإنجاز مرافق على غرار ناد مركزي، وملعب رياضي بجميع مرافقه، ومزرعة تجريبية، وإنجاز إقامة جامعية 4 آلاف سرير، ومطعم مركزي 800 مقعد، وإنجاز مشروع لتربية المائيات بالتنسيق مع مديرية الصيد البحري وتربية المائيات.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

قضية طلبة حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه

واقع فتح مشاريع التكوين في الدكتوراه وأبجديات الإدماج الاقتصادي في ظل سوق التشغيل.. أي حلول ورهانات تقع على الجامعة الجزائرية؟

■ د بحري صابر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 / الجزائر

● ما فتئت تطرح وبشكل حاد قضية طلبة الدكتوراه أو حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير الذين يعدّون بالآلاف. وحين تطرح هذه القضية فهي لا تعني فئة معينة دون غيرها بقدر ما تعني الجامعة الجزائرية ورهاناتها وتحدياتها من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد واقعها، خاصة ما تعلق بالتكوين ومخرجات الجامعة الجزائرية في تفاعلاتها مع المحيط السوسيو اقتصادي. وهنا في هذا المقام أنا لا أؤكد أحقية ولا أنفي أحقية لأنني لست في مقام يمكن الفصل في مثل هذه الأمور، لأن لكل ذي حق حقه. فبقدر ما لطلبة الدكتوراه الحق في التوظيف، فإن للجامعة الجزائرية أيضا الحق في عملية التغيير نحو الجودة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من أن القضية شائكة ومتشعبة وتحتاج للكثير من الحبر لتناولها وإعطائها حقها، فإن هذه المساهمة ستكون إحالة لبعض المحاور فقط، إذ يمكن للجميع المساهمة لترقية التكوين وترقية المسار المهني وتطويره بما يخدم الجامعة ومنتسبيها أفرادا وطلبة.

علينا أن نشخص واقع التكوين في الدكتوراه بداية من النظام الكلاسيكي القديم والنظام الجديد الحالي، وهنا علينا أن لا نغتر ونلقي كل اللوم على النظام، لأن النظام مهما كانت طبيعته وحيثياته، فإن تطبيقه من طرف الإنسان، لذلك فالفشل يقع على الإنسان بمختلف مستوياته ودرجات تدخلاته في ظل النظام الحالي، فالواقع يؤكد أن الواقف الخاص بتزايد حجم طلبة الدكتوراه لم يكن وليد اليوم، لأنه وليد سنوات تواجد الجامعة، فدائما ما كانت عدد مناصب الماجستير والدكتوراه اليوم

أستغرب كثيرا من مشاريع دكتوراه تفتح لسنوات رغم أن الكثير منها أكدت فشلها، لكن أصحابها لغاية الآن لا يزالون مصرين على فتحها لأهداف شخصية وفقط لا علاقة لها بسوق العمل، بل إننا للأسف سرنا في عنونة تخصصات قد لا يكون لها أي معنى، فالجامعات التي تحترم نفسها تدرك معنى فتح تخصص معين بناء على دراسات سابقة وأبحاث علمية، حتى أصبحنا نبدع في مسميات لتخصصات لم نجد لها وجود عالمي مؤسس، بل إنه إبداع جزائري بامتياز، ولعل ذلك جعل من العيشة عنوانا لنا للأسف، لذا من المهم للغاية إعادة الاعتبار في خريطة التخصصات وفق معايير عالمية تتوافق وتتماشى مع سوق العمل الجزائرية تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مشاريع الدكتوراه تفتح كل عام وقد تزيد عدد المناصب في كل عام، وهو ما يطرح حقيقة استراتيجية الوزارة الوصية في عملية التكوين ما بعد التدرج وعلى أي أساس تم وضعها وحسابها، خاصة وأن الكثير من المشاريع التي تفتح هنا وهناك أثبتت عدم جدواها من الناحية العلمية والاقتصادية. ألم يحن الوقت لطرح قضية التكوين واستراتيجياتها وإيجاد الحلول الكفيلة بضمان حقوق الطلبة حاملي الدكتوراه من جهة، وعدم مسايرة عملية تمييع الشهادة التي تعد أعلى شهادة لمنحها الجامعة الجزائرية، خاصة وأن تفوق حاجيات الجامعة الجزائرية. وإلا كيف نفسر حاملي شهادة ماجستير لغاية اليوم رغم أن حاملها ضمن النظام القديم لا يزال الكثير منهم دون وظيفة في الجامعة. وهو ما يؤكد لنا بأن النظام لم ولن يكون سببا في هذا التزايد الذي نعتقد أنه في بعض الحالات مبالغ فيه وفي بعض الحالات الأخرى هو جد عادي.

إن السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه، ما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفاقم هذه المسألة والتي ستتحول في المستقبل إلى أزمة حقيقية وجب معالجتها والبحث عن حلول مجدية لها من الآن قبل فوات الأوان أولا حفاظا على طبيعة الشهادة في حد ذاتها وقيمتها العلمية من جهة، وإعطاء حافز للبحث العلمي ولإدخال الدراسة للأجيال القادمة، على اعتبار أنه حق لا يمكن لأي أحد أن ينفيه. لذا، فإن كل من يدعو إلى توقيف مناصب الدكتوراه فسلفا روح المنافسة وروح البحث العلمي في درجة كانت، فوجود الأزمة لا يعني إنهاء القضية والحق بقدر ما يعمل له من الضروري إيجاد الحلول الكفيلة بإيجاد الآليات التي من شأنها خلق اندماج هذه الفئة في سوق العمل بصورة خاصة وفق القدرات والكفاءات والشهادة التي تميزها والتي تعد الأعلى الممنوحة من طرف الجامعة الجزائرية.

إذن فالأسباب كثيرة ولعل أبرزها هو طبيعة مشاريع الدكتوراه وطبيعة النظام التي جعلت من كل جامعة تتوافر لديها شروط دنيا تقدم على فتح مشاريع دكتوراه قد تكون في واقع الأمر عاجزة عن تأطيرها بما يعنيه التأطير من ضروريات، وهو واقع نلمسه في مختلف الجامعات وفي حد التخصصات، لذا من المهم إعادة النظر في طبيعة الشروط وبزيادة حجمها بحثا عن الجودة والتميز فلا يعقل صراحة أن يكون صاحب مشروع دكتوراه في تخصص معين أو عضو فريق تكوين لا يملك أي نتاج علمي في ذلك التخصص، فمن أي تكوين تتحدث هنا ومن أي جودة يمكن تحقيقها، مع أن فاقد الشيء لا يعطيه، وكان على الوزارة الوصية البحث عن جودة المكونين لضمان جودة التكوين في الدكتوراه الذي أضحى للأسف تكوينا شكليا وفقط، لذلك كان من المجدي خلق أقطاب امتياز في كل التخصصات عبر الوطن، مما يؤدي للجودة وضمان نوعية تكوين بالإضافة للتقليل من الهياكل والكيانات الخاصة بالتكوين.

وإضافة لذلك، فإن الإشكالية ليست فقط في طبيعة المكون والشروط الأساسية لفتح مشاريع الدكتوراه، فإن الواقع يلامس وإلى حد بعيد الإمكانات المتوافرة لتجسيد الكيان التكويني من تجهيزات ومرافق ضرورية. وهنا من الواجب على الوزارة متابعة مدى توفير الجامعات للشروط الضرورية للتكوين حفاظا على قدسيته وضمانا لتكوين نوعي لطلبة الدكتوراه، وهو أمر لن يتحقق دون مراقبة ومتابعة، فهل يعقل لجامعة عاجزة عن ضمان مرافق لتدريس مختلف طلبة الأطوار بإمكانها أن توفر مرافق لطلبة الدكتوراه، وهنا وجب التنديد في ذلك حفاظا على طبيعة التكوين في حد ذاته لأنه حق يكفله القانون لطالب الدكتوراه، مما يعطي مؤشرات فعالة للدكتوراه ولحاملها.

إنه لا يمكن الحديث عن عروض التكوين دون المرور حول طبيعة الخبراء في عملية التقييم، وهي مهمة من المفروض تكون جد هامة لأنها الفيصل الفاصل في عملية الحكم على هذه العروض التكوينية، مع أن عملية التقييم تكون شكلية أكثر منها في صلب الموضوع، فأغلبية المشاريع يتم قبولها بدون أي تحفظات معينة أو بدون أي ملاحظات أو تعديلات وجب مراعاتها، سواء تعلق الأمر بالبنية البشرية أو طبيعة الأهداف المتوخاة منها، وقد أصبحت عملية إعداد مشاريع الدكتوراه أمرا جد سهل في ظل غياب المعايير اللازمة لعملية التقييم من جهة وكذا عملية تحقيق الأهداف الاقتصادية منها من أجل إدماج فعلي للدكتوراه في الوسط المهني فلا يعقل أن تكون شهادة الدكتوراه ذات أفق واحد وهو التعليم في الجامعة والبحث العلمي وفقط، بل إنه من المهم للغاية أن تتسع أفقها المهنية أكثر من أفقها البحثية التعليمية، وهو أمر لا يمكن أن يكون بدون إشراك خبراء الاقتصاد والتشغيل وسوق العمل في عملية وضع البرامج التكوينية ومرافقة ومتابعة العملية التكوينية من بدايتها حتى نهايتها، ولعل الاستفادة من تجارب الآخرين ومحاكاتها مع ما يتوافق مع واقع سوق العمل الجزائري أمر ممكن ما إن تتوافر الإرادة الحقيقية في معالجة المشكلة.

أستغرب كثيرا من مشاريع دكتوراه تفتح لسنوات رغم أن الكثير منها أكدت فشلها، لكن أصحابها لغاية الآن لا يزالون مصرين على فتحها لأهداف شخصية وفقط لا علاقة لها بسوق العمل، بل إننا للأسف سرنا في عنونة تخصصات قد لا يكون لها أي معنى، فالجامعات التي تحترم نفسها تدرك معنى فتح تخصص معين بناء على دراسات سابقة وأبحاث علمية، حتى أصبحنا نبدع في مسميات لتخصصات لم نجد لها وجود عالمي مؤسس، بل إنه إبداع جزائري بامتياز، ولعل ذلك جعل من العيشة عنوانا لنا للأسف، لذا من المهم للغاية إعادة الاعتبار في خريطة التخصصات وفق معايير عالمية تتوافق وتتماشى مع سوق العمل الجزائرية تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مشاريع الدكتوراه تفتح كل عام وقد تزيد عدد المناصب في كل عام، وهو ما يطرح حقيقة استراتيجية الوزارة الوصية في عملية التكوين ما بعد التدرج وعلى أي أساس تم وضعها وحسابها، خاصة وأن الكثير من المشاريع التي تفتح هنا وهناك أثبتت عدم جدواها من الناحية العلمية والاقتصادية. ألم يحن الوقت لطرح قضية التكوين واستراتيجياتها وإيجاد الحلول الكفيلة بضمان حقوق الطلبة حاملي الدكتوراه من جهة، وعدم مسايرة عملية تمييع الشهادة التي تعد أعلى شهادة لمنحها الجامعة الجزائرية، خاصة وأن الحفاظ على مكانتها مرهون بعملية رد الاعتبار لحاملها من جهة وضمان جودة التكوين من جهة أخرى، وهما أمران ضروريان على الوزارة الوصية الوقوف على مختلف عواملها وهو رهان حقيقي يقع على عاتق الوصاية.

علينا أن نشخص واقع التكوين في الدكتوراه بداية من النظام الكلاسيكي القديم والنظام الجديد الحالي، وهنا علينا أن لا نغتر ونلقي كل اللوم على النظام، لأن النظام مهما كانت طبيعته وحيثياته، فإن تطبيقه من طرف الإنسان، لذلك فالفشل يقع على الإنسان بمختلف مستوياته ودرجات تدخلاته في ظل النظام الحالي..

يسلم الجميع وفي مختلف الجامعات العالمية، أن عملية التكوين في الدكتوراه تخضع لشروط قد تختلف من بلد لبلد آخر، كما أن الأهداف المتوخاة من التكوين هي الأخرى تختلف وتتباين حسب المحيط السوسيو اقتصادي من جهة وأهداف ومستوى الجامعة من جهة أخرى، وهنا على الجامعة الجزائرية أن تحدد أهدافها في هذه القضية هل هي تكون خاصة في مستوى الدكتوراه لتكوين أساتذة جامعيين، أم أنها تكون إطارات أم أنها تكون من أجل البحث العلمي، أم أنها تكون من أجل التكوين وفقط؟ والإجابة على هذه التساؤلات ستكون فيصل في كثير من القضايا المستقبلية.

وفي هذا المقام من المهم جدا توسعة أفق الدكتوراه كشهادة خاصة من الناحية المهنية، فهو أمر جد ضروري، فلا يعقل أن لا يتم استغلال هؤلاء الباحثين في عملية الدفع بالتنمية الاقتصادية، لأن عدم استغلالهم هو خسارة فعلية للاقتصاد، هلا بعقل أن تصرف الجامعة الجزائرية الملايير من أجل تكوينهم وفي مقابل ذلك لا تقوم بالاستفادة منهم، سواء في مجال التعليم أو البحث العلمي أو مجالات أخرى لتكملة لقطاعات أخرى..

إذن فالأسباب كثيرة ولعل أبرزها هو طبيعة مشاريع الدكتوراه وطبيعة النظام التي جعلت من كل جامعة تتوافر لديها شروط دنيا تقدم على فتح مشاريع دكتوراه قد تكون في واقع الأمر عاجزة عن تأطيرها بما يعنيه التأطير من ضروريات، وهو واقع نلمسه في مختلف الجامعات وفي حد التخصصات، لذا من المهم إعادة النظر في طبيعة الشروط وبزيادة حجمها بحثا عن الجودة والتميز فلا يعقل صراحة أن يكون صاحب مشروع دكتوراه في تخصص معين أو عضو فريق تكوين لا يملك أي نتاج علمي في ذلك التخصص، فمن أي تكوين تتحدث هنا ومن أي جودة يمكن تحقيقها، مع أن فاقد الشيء لا يعطيه، وكان على الوزارة الوصية البحث عن جودة المكونين لضمان جودة التكوين في الدكتوراه الذي أضحى للأسف تكوينا شكليا وفقط، لذلك كان من المجدي خلق أقطاب امتياز في كل التخصصات عبر الوطن، مما يؤدي للجودة وضمان نوعية تكوين بالإضافة للتقليل من الهياكل والكيانات الخاصة بالتكوين.

وإضافة لذلك، فإن الإشكالية ليست فقط في طبيعة المكون والشروط الأساسية لفتح مشاريع الدكتوراه، فإن الواقع يلامس وإلى حد بعيد الإمكانات المتوافرة لتجسيد الكيان التكويني من تجهيزات ومرافق ضرورية. وهنا من الواجب على الوزارة متابعة مدى توفير الجامعات للشروط الضرورية للتكوين حفاظا على قدسيته وضمانا لتكوين نوعي لطلبة الدكتوراه، وهو أمر لن يتحقق دون مراقبة ومتابعة، فهل يعقل لجامعة عاجزة عن ضمان مرافق لتدريس مختلف طلبة الأطوار بإمكانها أن توفر مرافق لطلبة الدكتوراه، وهنا وجب التنديد في ذلك حفاظا على طبيعة التكوين في حد ذاته لأنه حق يكفله القانون لطالب الدكتوراه، مما يعطي مؤشرات فعالة للدكتوراه ولحاملها.

إنه لا يمكن الحديث عن عروض التكوين دون المرور حول طبيعة الخبراء في عملية التقييم، وهي مهمة من المفروض تكون جد هامة لأنها الفيصل الفاصل في عملية الحكم على هذه العروض التكوينية، مع أن عملية التقييم تكون شكلية أكثر منها في صلب الموضوع، فأغلبية المشاريع يتم قبولها بدون أي تحفظات معينة أو بدون أي ملاحظات أو تعديلات وجب مراعاتها، سواء تعلق الأمر بالبنية البشرية أو طبيعة الأهداف المتوخاة منها، وقد أصبحت عملية إعداد مشاريع الدكتوراه أمرا جد سهل في ظل غياب المعايير اللازمة لعملية التقييم من جهة وكذا عملية تحقيق الأهداف الاقتصادية منها من أجل إدماج فعلي للدكتوراه في الوسط المهني فلا يعقل أن تكون شهادة الدكتوراه ذات أفق واحد وهو التعليم في الجامعة والبحث العلمي وفقط، بل إنه من المهم للغاية أن تتسع أفقها المهنية أكثر من أفقها البحثية التعليمية، وهو أمر لا يمكن أن يكون بدون إشراك خبراء الاقتصاد والتشغيل وسوق العمل في عملية وضع البرامج التكوينية ومرافقة ومتابعة العملية التكوينية من بدايتها حتى نهايتها، ولعل الاستفادة من تجارب الآخرين ومحاكاتها مع ما يتوافق مع واقع سوق العمل الجزائري أمر ممكن ما إن تتوافر الإرادة الحقيقية في معالجة المشكلة.

إذن فالأسباب كثيرة ولعل أبرزها هو طبيعة مشاريع الدكتوراه وطبيعة النظام التي جعلت من كل جامعة تتوافر لديها شروط دنيا تقدم على فتح مشاريع دكتوراه قد تكون في واقع الأمر عاجزة عن تأطيرها بما يعنيه التأطير من ضروريات، وهو واقع نلمسه في مختلف الجامعات وفي حد التخصصات، لذا من المهم إعادة النظر في طبيعة الشروط وبزيادة حجمها بحثا عن الجودة والتميز

وإلى جانب الأدوار المنوطة به بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الرهان الحقيقي الذي يقع على الجامعة اليوم.

لا يمكن لأحد أن ينكر حق حاملي شهادة الدكتوراه بمختلف أنواعها في عملية التوظيف، لكن أين يتم التوظيف، هل الجامعة الجزائرية قادرة على استيعاب كل هذا العدد الهائل من طلبة الدكتوراه، مع العلم أن عملية الاحتياجات لهذه الفئة قد تختلف من تخصص لتخصص آخر، وهو ما يجعل من عملية الاستيعاب هي نسبية في حد ذاتها، وهل يترتب علينا كما علينا في الميدان الجامعي، أن نجعل عملية التكوين تتوقف على الاحتياجات، وهل نحرم الأجيال القادمة من حقهم في إكمال مشوار الدراسة الذي أنعدنا نحن، وبهذا نكون قد ظلمنا أنفسنا قبل أن نظلمهم، لأننا سنحرم الجامعة الجزائرية ومجال البحث العلمي من الكفاءات المستقبلية التي يمكنها أن تقدم الإضافة العلمية والتميز البحثي وقد تحقق ما عجزنا نحن عن تحقيقه في مجال البحث العلمي، خاصة وأن البحث العلمي هو تراكمي بطبيعته ومجال مفتوح لا حدود له.

إن الجامعة الجزائرية في علاقاتها مع المحيط السوسيو اقتصادي تبقى جد بعيدة عنه فالهوة كبيرة، وهو ما يطرح في واقع الأمر إشكالية علاقة الجامعة مع محيطها، وهل هي فاعل حقيقي في المجتمع؟ أم أنها فقط هيكل يمثل الجسد بلا روح، وما حقيقة الفاعلين فيه والأدوار التي يقومون بها في المحيط الاقتصادي؟ أسئلة كثيرة تجيب على الكثير من الإشكاليات وتطرح أمامنا العديد من الخيارات للتعديل والتغيير بما يتوافق وتحقيق أهداف التنمية، فالجامعة تكون في خدمة المحيط وفي حل مشاكاته، وحين لا يكون لها أي دور في ذلك فما أهميتها وما فائدة تواجدها بمختلف هياكلها البيداغوجية والبحثية؟ فحتى تلك الاتفاقيات وأطر التعاون في كثير من الأحيان، تبقى مجرد كلام لا يرقى للتطبيق والتفيذ لصعوبة التطبيق في حد ذاته، ولكون تلك الاتفاقيات تحمل أكثر مما تقدر على تحقيقه، وفي الكثير من الأحيان يتم توقيعها من أجل التوقيع، لأنها تبقى غير ملزمة للطرفين في ظل غياب متابعة حقيقية لتطبيق تلك الاتفاقات، خاصة من الشركاء الاقتصادي الذي يلعب دورا محوريا في تفعيل تلك العلاقة بين المحيط الاقتصادي والجامعة، وعلى عاتق الوزارة الوصية أن تراعي عليه لتحقيق ذلك، فحين يكون الفاعل في ميدان الجامعة يجهل طبيعة الاتفاقات في جامعته - يكفي ولوج موقع أي جامعة كي تسجل صفر في تواجد هذه الاتفاقات وأطر التعاون وخلفياتها - فما بالك بالمجتمع والفاعلين الاقتصاديين الذين من حقهم مجازة الجامعة والاحتكاك بها، من خلال تلك الأطر للتعاون والاتفاقيات، لذا من المهم إعادة النظر في طبيعة التعاون والعلاقات بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي، خاصة من أجل دمج الجامعة الجزائرية اقتصاديا وجعلها منتجا للثروة ومساهما حقيقيا في تنويع مداخيلها وعدم الاكتفاء فقط بالمداخيل الخاصة من ميزانية الدولة، فالجامعة كمؤسسة تكوينية وبحثية، يجب أن تكون رائدة في مجالها عن طريق جعلها مؤسسة ربحية تقدم الإضافة العلمية والاقتصادية، على اعتبار أن تكون مركز رأي وتفكير وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فالجامعة التي لا تبع الأفكار ولا تتندمج مع محيطها الاقتصادي هي مؤسسة مينة ونظام مغلق لا يمكن أن تحقق أهدافها وتطور نفسها وهو ما يطرح إشكالية الوجود ورهان التنمية.

إن الملاحظ أن مختلف البرامج التكوينية للأسف يتم اعتمادها من طرف لجان وطنية تضم أساتذة جامعيين في ظل غياب الشركاء الحقيقيين من أصحاب المؤسسات وخبراء التشغيل والعارفين بوضعيات سوق العمل، لأنه من المهم أن يتم إعداد برامج التكوين في مختلف المستويات بناء على الاتفاق الحاصل بين الأطراف الشريكة في المنظومة- الجامعة- الوزارة- أصحاب المؤسسات وأرباب العمل- خبراء التشغيل والتكوين- خبراء ضبط سوق العمل- فلا يمكن تصور نجاح الجامعة وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بعيدة عن محيطها الذي عليها أن تندمج ضمنه وتتفاعل معه بأن تغير نفسها، وهنا دائما ما كنا نطرح تساؤلات جوهرية في هذا الإطار: هل الجامعة الجزائرية تكون وتقوم بإعداد الطالب من أجل سوق العمل؟ أو أن الجامعة الجزائرية تنتج المعرفة بدون إعطاء أي أهمية لسوق العمل؟ والإجابة على التساؤلين الأساسيين يدفعنا للقول إن الجامعة إن كانت تكون من أجل سوق العمل فعليها أن تحاكي واقع سوق العمل، عليها أن تطلع على المستجدات في عالم التشغيل عليها أن تدرك ما يحتاجه سوق العمل اليوم من مهن وكفاءات لتسيير السوق والمساهمة في تنمية الوطن، أما إن كانت الجامعة تنتج المعرفة، فعليها أن تقوم بتسويق معرفتها لسوق العمل كي يحتويها من جهة وعلى المعرفة أن تكون في المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يقدم الإضافة للسوق، وهو ما سيدفع سوق العمل لمحاكاة الجامعة والبحث عن مواردها لتطوير نفسه، ولأن جامعتنا لا تسعى لا لهذا ولا لذلك، فإنه من المهم التفكير في إعادة النظر في رؤية الجامعة وأهدافها من حيث التكوين وفق المسارين من أجل جامعة تنتج معرفة كما تنتج كفاءات تساير سوق العمل، وهو أمر ممكن من خلال تغيير البرامج والتخصصات، بإشراك الخبراء من القطاع الاقتصادي العام والخاص بالإضافة للشركاء الفاعلين في ميدان التشغيل وهو أمر ممكن لجعل الجامعة تؤدي أدوارها ولحل العديد من الإشكاليات المطروحة في مجال الجامعة وسوق العمل سيتم حلها وفق ذلك، كإنشاء مرصد وطني للتكوين الجامعي والمسارات المهنية للتوفيق بين الجامعة من حيث التكوين وسوق العمل من حيث حاجيات التشغيل.

إن البحث عن الآليات الكفيلة بإدماج حاملي شهادة الدكتوراه، لا يمكن أن يكون دون مشاركة حقيقية وفاعلة للخبراء والشركات، خاصة خبراء التشغيل، أين يمكن لهؤلاء المساهمة في تنقيح التكوين، فبقدر ما يكون تكوين علمي يخدم التخصص، فإنه يمكن أن يضاف له أيضا تكوين يخدم التنمية الاقتصادية وبواكب سوق العمل، وبهذا سنحل العديد من الإشكاليات التي تقع على الجامعة الجزائرية.

من أهم تطوير المسار المهني في مختلف الهياكل العامة والخاصة بما يسمح لحامل شهادة الدكتوراه من الترقية في المسار المهني حتى لو كان لا ينتمي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما من شأنه جعل حاملي هذه الشهادة يضمنون الترقية والتطوير في

من المهم جدا توسعة أفق الدكتوراه كشهادة خاصة من الناحية المهنية، فهو أمر جد ضروري، فلا يعقل أن لا يتم استغلال هؤلاء الباحثين في عملية الدفع بالتنمية الاقتصادية، لأن عدم استغلالهم هو خسارة فعلية للاقتصاد، فلا يعقل أن تصرف الجامعة الجزائرية الملايير من أجل تكوينهم وفي مقابل ذلك لا تقوم بالاستفادة منهم، سواء في مجال التعليم أو البحث العلمي أو مجالات أخرى لتكملة لقطاعات أخرى..

مختلف القطاعات التي ينتمون إليها. وهنا ستتم الاستفادة من خبراتهم العملية المهنية وخبراته العلمية البحتة، وهو من شأنه ضمان تطوير مختلف القطاعات وحل مختلف المشكلات فيها بإيجاد الصيغ القانونية التي تكفل لهم ذلك، وما سيساهم في حل بعض الإشكاليات المطروحة اليوم لدى حاملي شهادة الدكتوراه.

من المهم دمج حاملي الدكتوراه في مختلف المشاريع التنموية الوطنية خاصة تلك البحتة، ضمن مراكز البحث خاصة، كما أنه من المهم جدا إضافة العديد من المراكز البحثية في مختلف المجالات التقنية والإنسانية والاجتماعية، مع ضرورة مرافقتها ومتابعتها كي لا تتحول إلى مراكز شخصية لا تؤدي لتحقيق أهدافها وتحيد عنه، وهو أمر ممكن من خلال التنظيم والرقابة الدقيقة ومنع شخصنة المؤسسات البحثية دفعا لعجلة التنمية الاقتصادية، خاصة وأنه لا يمكن أن يكون هناك تطور في أي قطاع بعيدا عن البحث العلمي، وهنا من المهم أيضا دفع القطاع الخاص لإنشاء ودعم مراكز بحثية في مختلف المجالات التي من شأنها استغلاص حاملي الدكتوراه، دون أن ننسى أهمية الجامعة كمؤسسة تكوينية وبحثية في عملية ضمان مكانة حاملي الدكتوراه ومساهمتهم في عملية التكوين والبحث، وهو أمر ممكن من خلال إعادة النظر في مختلف القوانين، ولعل فتح المؤسسات الجامعية الخاصة مع مرافقتها ومتابعتها وفرض عملية التوظيف لحاملي الدكتوراه ضمن ملفاتها العلمي والإداري، أمر من شأنه خلق المنافسة بين القطاع العام والخاص بهدف تحقيق أطر التنمية.

2021/01/17 .ع:9771

الصريح

فيما احتلت الجامعة المرتبة 3 وطنيا و1871 عالميا

مدير جامعة عنابة يجتمع بالوالي لبحث سبل تجسيد آليات الإنعاش الاقتصادي

الصريح -وردة قانة

شارك مدير الجامعة محمد مانع، رفقة الأساتذة مسؤولي حاضنة الأعمال Incubateur ودار المقاولاتية للجامعة، في جلسة عمل بمقر ولاية عنابة ترأسها جمال الدين برمي والي ولاية عنابة.

وهي الجلسة المخصصة للتنسيق بحثا في سبل تجسيد آليات الإنعاش الاقتصادي وفق مقاربة عصرية تسمح بالإستغلال الأمثل للمؤهلات الاقتصادية المحلية والطاقات البشرية، الكل بمشاركة جامعة باجي مختار عنابة كقاطرة للتنمية المحلية من خلال إسهام مرافقها البحثية بما تزخر به من طاقات بشرية في مجال البحث التطبيقي قصد إعطاء الدفع وبث ديناميكية جديدة لخلق الثروة على المستوى المحلي في شتى القطاعات، ومرافقة الشباب في خلق القيمة المضافة بمرافقة السلطات المحلية، على أن تلعب حاضنة الأعمال للجامعة دورا رياديا في هذا المجال وإفادة المقبلين على إنشاء شتى المشاريع بخبرات الخبراء الجامعيين، كما كان لوالي ولاية عنابة والوفد المرافق له زيارة ميدانية لمقر حاضنة الأعمال ودار المقاولاتية للجامعة بوادي القبة لمعاينة آخر اللمسات قصد انطلاق هذين المرفقين الهامين في العمل في الأيام القليلة المقبلة، وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم الشروع في تجسيد عملية تجهيز وتأثيث حاضنة الأعمال للجامعة بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحوث والتطوير التكنولوجي ANVREDET، خصوصا بعد إمضاء السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لمقرر إنشاء الحاضنة في شكل مصلحة مشتركة للبحث، وتخصيص الوزارة الوصية عن طريق المديرية العامة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للغلاف المالي الموجه لتأثيث وتجهيز حاضنة الأعمال، كما كانت قد أعلنت جامعة باجي مختار عنابة عن إحتلالها المرتبة 3 الثالثة وطنيا والمرتبة 1871 عالميا في آخر تصنيف عالمي من بين 30 ألف مؤسسة جامعية عالمية، حيث صدر الترتيب العالمي خلال شهر جانفي الجاري، وذلك من حيث الاستشهاد العلمي بأبحاث طلبتها وأساتذتها الباحثين المنشورة في مجلات عالمية، "Ranking Web of Universities by Excellence".

وللإشارة فإن هذا التصنيف يخص ما يزيد عن ثلاثين ألف 30.000 مؤسسة جامعية عالميا، وبهذه المناسبة دعى مدير جامعة باجي مختار عنابة الأستاذ محمد مانع كافة أفراد الأسرة الجامعية، للمثابرة ومضاعفة المجهودات مؤكدًا لهم على مساندة ودعم الجامعة من أجل المضي قدماً نحو التميز.

بعد أن شارك في المسابقة الدولية للرواية العلمية

ياسين نوار يفتك الجائزة الأولى وينتظر التفاتة من القائمين على الشأن الثقافي بقالمة

تحصل الكاتب الجزائري ابن مدينة قالمة ياسين نوار على المرتبة الأولى في جائزة الدولية للرواية العلمية التي نظمتها دار الباحث للنشر والتوزيع عن روايته وقد بغداد، وهذا بمشاركة دول عربية كثيرة منها مصر والسعودية والعراق والمغرب، هذا واحتل المرتبة الثانية السعودي رائد قاسم والمرتبة الثالثة للمصري محمود وجيه.

جدير بالذكر أن الكاتب الجزائري ياسين نوار كان قد أصدر روايات عديدة منها: كاف الريح، صحاري السراب، ثلاثة أيام، كسر خاطر، كما صدرت له مجموعات قصصية منها رجل العسل، شتاء دمشق،...وقد أنجزت حول أدبه الكثير من الرسائل الجامعية، كما كتب عنه العديد من الباحثين والنقاد بمجلات دولية في ألمانيا وغيرها، وهو يشتغل أستاذا إحدى ثانويات قالمة. فهل تنتبه مديرية الثقافة بقالمة له لتكريمه والاحتفاء به وبكتاباته؟؟

د. وليد بوعديلة

2021/01/17. ع:1374

إيطوني نيوز

من حيث الاستشهاد العلمي بأبحاث طلبتها وأساتذتها الباحثين المنشورة في مجلات عالمية

جامعة عنابة تحتل المرتبة الثالثة وطنيا حسب موقع «ويبومتريكس»

■ الأستاذ محمد مانع يهنئ كافة الأسرة الجامعية على هذا الإنجاز

■ أيوب بوقرن

حققت جامعة باجي مختار بعنابة، قفزة نوعية في التصنيف العالمي للجامعات حسب الموقع الإسباني الشهير والمتخصص «ويبومتريكس» الصادر شهر جانفي الجاري، حيث حصلت على المرتبة 03 الثالثة وطنيا من بين أكثر من 100 جامعة جزائرية، والمرتبة 1871 عالميا من بين ما يزيد عن 30.000 ألف مؤسسة جامعية عالمية، من حيث الاستشهاد العلمي بأبحاث طلبتها وأساتذتها الباحثين المنشورة في مجلات عالمية.

التصنيف الذي صدر مؤخرا لنسخة شهر جانفي 2021 أفتكت فيها جامعة باجي مختار بعنابة المرتبة الثالثة وطنيا، والمرتبة 1871 عالميا، وذلك من بين أحسن الجامعات العالمية تنافست على نيل المراتب الأولى «30.000 ألف جامعة عالمية شملها التصنيف»، بينما جاءت جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين في المرتبة الأولى على المستوى الوطني والمرتبة 1581 عالميا، فيما كانت المرتبة الثانية من نصيب جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس والمرتبة 1781 على المستوى العالمي، للإشارة، احتلت جامعة باجي مختار المركز 60 من بين 1219 جامعة عربية مشاركة في التصنيف.

وجاء هذا حسب تصنيف عالمي مشهور خاص بالمستودعات المؤسساتية للجامعة الذي يعتمد على عدة معايير تتعلق بحجم المقالات والأبحاث العلمية المودعة، بالإضافة على أطروحات الدكتوراه والماجستير، ومختلف المداخلات العلمية المدرجة ضمن التظاهرات العلمية الوطنية والدولية التي تنظمها الجامعة ويصدر عن فريق بحث يتبع أكبر مركز أبحاث إسباني ويرتبط بوزارة التربية والتعليم في مدريد، وهو تقييم نصف سنوي حيث يصدر في شهري جانفي وجوان.

وبالمناسبة هنأ مدير جامعة باجي مختار بعنابة الأستاذ محمد مانع، كافة الأسرة الجامعية على هذا الإنجاز الذي تحقق بفضل تظافر جهود الأساتذة والموظفين داعيا إياهم إلى الحفاظ عليه والعمل على تحقيق إنجازات ونجاحات أخرى مستقبلا، مؤكدا على دعمه التام من أجل المضي قدما نحو التميز.

بعد تطابق مواعيدها مع جامعات أخرى

تعديل تواريخ مسابقات الدكتوراه بعنابة يخلط حسابات المترشحين

حالة من الإستياء يعيشها عدد من مترشحي الدكتوراه بعنابة للموسم الجامعي الحالي، بعد أن أجرى مجلس جامعة عنابة يوم 14 جانفي تعديلات على رزنامة مسابقات الدكتوراه أسفرت عن تغيير جزئي في تواريخ اجتياز مسابقات الدكتوراه الطور الثالث، بحيث تغير تاريخ امتحان العلوم البيولوجية من 20 فيفري إلى 20 مارس، وتم استبدال موعد إجراء امتحان مسابقة إيكولوجيا البيئة من 20 فيفري إلى 27 فيفري، وتغير كذلك موعد مسابقة علم النفس من 4 مارس إلى 25 من نفس الشهر، وكذا علم الاجتماع الذي عدل من 4 إلى 20 مارس، وتم تأخيرامتحان مسابقة العلوم السياسية من 20 مارس إلى 25 من نفس الشهر، وهو ما تسبب في استياءكبير في أوساط مترشحي الدكتوراه 2020 2021، بسبب وقوعها البعض منها في نفس تواريخ الجامعات الوطنية الأخرى التي سجلوا فيها مثل امتحان علم الاجتماع الذي تطابق موعده مع موعد اجتيازه في جامعة قالمة، و كذا تطابق موعد اجتياز مسابقة الدكتوراه في العلوم السياسية في عنابة مع نظيرتها في الجزائر العاصمة....، المترشحون رأوا في التغيير الذي حصل في الرزنامة تقليلا لفرص مشاركتهم وبالتالي فرص نجاحهم في مسابقات الدكتوراه 2020 ـ 2021، بعد أن تحتم عليهم اجتياز امتحان المسابقات في جامعة أو إثنين بدلا اجتيازها في أربع جامعات، وهو الحد الأقصى الذي سمحت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رغم أن الوزارة الوصية منحت المؤسسات الجامعية الفترة الممتدة من 13 فيفري إلى 27 مارس لإجراء كامل مسابقات الدكتوراه2020 ـ 2021 وهي فترة جد واسعة وممتدة كان على الجامعات تنظيم مسابقاتها في مواعيد تختلف عن تواريخ الجامعات أخرى، لتمكين الطلبة من حظوظ أوفر في المشاركة، وقد يري البعضمن الطلبة تغيير الرزنامة إجراء مقصود من طرف المؤسسات الجامعية لتحديد مشاركات الطلبة وبالتالي تخفيض عددهم أثناء إجراء المسابقات.

أميرة حرزلي

2021/01/17. ع:2489

الصقر
ESSAKR

تواصل عملية تأكيد الرغبات لمرشحي مسابقة الدكتوراه

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان تواصل عملية تأكيد الرغبات بالنسبة للمرشحين لمسابقة الدكتوراه 2020-2021. وأوضح الوزير، في منشور له على حسابه بموقع الفايسبوك، أن عملية تأكيد الرغبات بالنسبة للمرشحين لاجتياز مسابقة الدكتوراه متواصلة لليوم الثاني بعد انطلاقها يوم 15 جانفي 2021. وحددت مصالح بن زيان الفترة الممتدة ما بين 13 فيفري و27 مارس لإجراء مسابقات الدكتوراه عبر مختلف المؤسسات الجامعية يومي الخميس والسبت، فيما برمجت الانطلاق الرسمي في التكوين في الطور الثالث يوم 4 أفريل.

قالمة - / تحت شعار "من أجل شتاء دافئ وآمن"

الحماية المدنية تنظم المرحلة الثانية من الحملة التحسيسية للوقاية من الاختناق بالغاز

تنظم مديرية الحماية المدنية لولاية قالمة، وبالتنسيق مع مديرية الصحة، ومديرية التربية، مصالح سونلغاز، وجمعيات المجتمع المدني، المرحلة الثانية من الحملة التحسيسية للوقاية من الاختناق بالغاز والتسمم بغاز أحادي أكسيد الكاربون CO لمدة شهر ونصف وهذا ابتداء من تاريخ 13 جانفي إلى غاية 25 فيفري 2021 والتي تمس جميع بلديات الولاية، وحسب القائمين على العملية ان الهدف من هذه الحملة هي من اجل توعية المواطنين بمخاطر التسمم بالغاز، وطرق الوقاية منه وكيفية التعامل معه مع كيفية تقديم الإسعافات الأولية والحركات المنقذة للضحايا المصابين به، بتقديم مداخلات في التعريف بهذا الغاز أين يتواجد وطرق الوقاية من هذه المخاطر، وتوزيع مطويات مخصصة للنصائح والإرشادات ، خاصة وان ولاية قالمة قد سجلت خلال سنة 2019 حصيلة ثقيلة تمثلت في 19 حادث أسفر عن 08 وفيات فيما تم إنقاذ 37 شخص من الموت، في الوقت الذي عرفت فيه سنة 2020 حوالي 15 حادث استنشاق لغاز CO وغاز المدينة تم على اثرها إنقاذ 36 شخص من الموت ، أما منذ بداية سنة 2021 سجلنا حادثين ببلديتي هواري بومدين وعين احسانية تم خلالها إنقاذ 13 فرد من عائلتين الأولى 08 أفراد والثانية 04 أفراد، للإشارة وعلى المستوى الوطني خلال 09 أيام الأولى من السنة الجديدة تم تسجيل 27 وفاة بالقاتل الصامت وإنقاذ 400 آخرين من الموت المحقق. مع العلم أن معظم الوفيات هي نتيجة عدم احترام قواعد السلامة عند استخدام وسائل التدفئة، التركيب السيئ لها من طرف أشخاص غير مؤهلين أو انعدام التهوية، ولأن الرغبة في التضامن ومد يد المساعدة التي يتسم بها المواطنون لا تكفي لوحدها إن لم تكن مبنية على حسن معرفة الإجراءات الوقائية و مبادئ الإسعافات الأولية التي من شأنها أن تزيد من حظوظ النجاة وتسهيل عمل المسعفين ، بالإضافة إلى عدم إغفال بعض الحوادث الأخرى المتمثلة في الاختناق بالمواقد التي تستخدم الفحم للتدفئة أو تسخين المركبات ومكوث مستعمليها داخلها، هذه الحوادث أيضاً تكلف خسائر بشرية.

ح.م

التعليم العالي

الوزير يعترف بوجود نقائص تعرقل البحث العلمي ونشاطات الباحثين

■ ق.ت

اعترف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، بوجود عراقيل ونقائص تواجه الباحثين في متابعة نشاطاتهم العلمية. وقال بن زيان، خلال افتتاحه للندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي، أمس، إن "معالجة النقائص تمكن في التقييم المستمر عبر الحوار والتشاور مع كل المشاركين الفاعلين"، مشيرا إلى أن اللقاءات التي نُظمت شهر نوفمبر الماضي سمحت بتسجيل العديد من العراقيل التي يواجهها الباحث. كما تعهد وزير التعليم العالي بتنصيب لجنة تابعة للقطاع تسهر على معالجة هذه العراقيل في أقرب الآجال. وفي سياق مغاير، ذكر المسؤول أنه سيتم الشروع في تنفيذ البرامج الوطنية للبحث، لاسيما الأمن الغذائي الطاقوي وصحة المواطن. وأوضح أن الاستثمارات التي قامت بها السلطات العمومية بهدف تشييد منشآت البحث العلمي تتطابق مع المعايير الدولية وهي المراكز التي ينبغي تقاسمها من قبل الفاعلين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وشدد عبد الباقي بن زيان على أن تطوير أفاق البحث العلمي حتم إطلاق برنامج متكامل يهدف إلى بناء هياكل موجهة لمراكز ومخابر البحث لتجميع الكفاءات.

2021/01/17. ع:2931

L'EST RÉPUBLICAIN

LA SOCIÉTÉ CIVILE À GUELMA

Véritable partenaire des pouvoirs publics

La contribution efficace des associations et organisations aux efforts de prévention contre le nouveau coronavirus (Covid-19), depuis l'apparition de l'épidémie dans la wilaya de Guelma, a hissé la société civile au rang de véritable partenaire des pouvoirs publics dans la gestion locale.

Les diverses institutions officielles locales s'accordent à assurer que les initiatives et campagnes lancées depuis l'hiver 2020 à ce jour pour lutter contre la pandémie et assister les personnes affectées par ses répercussions n'auraient pu être totalement concrétisées sans la large implication des bénévoles de la société civile. Selon la cellule de communication de la wilaya, des bénévoles affiliés à 134 associations et organisations locales ont participé aux actions menées par les services de la wilaya dans ses 34 communes, notamment les campagnes de sensibilisation, la distribution de dizaines de milliers de bavettes et la désinfection de rues, d'administration, de mosquées, d'hôpitaux et d'établissements scolaires.

Ils étaient également aux premiers rangs des caravanes de solidarité ayant distribué près de 30.000 colis alimentaires à des familles affectées par la pandémie dans les zones d'ombre les plus reculées, a-t-on ajouté.

D'autre part, 40 associations ont participé à l'exécution du plan de sensibilisation et de prévention contre la Covid-19, initié par les services de la Sûreté de wilaya du 10 novembre 2020 au début janvier 2021, a-t-on appris lors d'une rencontre de coordination tenue au siège de la Sûreté de wilaya. Ce plan avait donné lieu à la constitution de 10 groupes de sensibilisation en vue de couvrir la majorité des places publiques, artères et cités du chef-lieu de wilaya et la distribution de 10.000 dépliants de sensibilisation qu'une importante quantité de masques de protection.

Bénévolat de multiples formes

Plusieurs associations locales ont été en outre à l'origine de nombreuses actions bénévoles de solidarité ayant pris de multiples formes durant l'année 2020, ce qui a consolidé leur position auprès des instances officielles ainsi qu'auprès des mécènes et citoyens, ont affirmé des présidents d'associations. Le Secrétaire général du comité de wilaya du Croissant rouge algérien (CRA), Dr Mohamed Djaaleb a estimé que le CRA a été "le bras droit" des autorités locales durant toutes les phases de l'épidémie de la Covid-19 et fut à l'origine d'un nombre d'actions, citant à titre d'exemple l'acquisition d'équipements médicaux de respiration pour le complexe mère et enfant, qui accueille l'hôpital de référence des malades Covid. Aussi, le CRA a lancé, au cours des deux derniers jours, des caravanes de solidarité au profit de familles démunies des zones d'ombre dans le cadre d'un programme tracé en coordination avec les autorités locales ciblant 200 familles, a indiqué Dr Djaaleb, ajoutant qu'une autre action de solidarité est prévue dans les prochains en vue de distribuer 800 boites de lait de 2 kg pour nourrissons aux cliniques rurales en coordination avec les présidents des APC.

De son côté, le président du comité local du CRA, Dr Azzedine Boughaba a relevé que "le Croissant rouge a participé aux campagnes de sensibilisation depuis l'apparition de l'épidémie, ayant porté sur la distribution de dépliants aux citoyens ainsi que 20.000 masques de protection".

L'association des Oulémas musulmans algériens a elle aussi été au premier rang face à la pandémie du coronavirus. Elle a fourni 20 valises médicales de respiration assistée pour renforcer la capacité de l'hôpital de référence des malades atteints du Covid-19 à prendre en charge les malades admis, a indiqué le président du bureau de wilaya de l'association.

Une autre association a marqué de son empreinte les actions de solidarité dans la wilaya de Guelma, à savoir "Kafil El Yatim". Selon son président, Saïd Klaïya, "l'association a distribué au cours de l'année écoulée à des veuves 4.000 colis alimentaires composés chacun de denrées de base d'une valeur de 3.000 DA, collectés grâce aux dons de mécènes et de commerçants".

"Durant le mois de décembre passé, "Kafil El Yatim" a distribué 400 tenues d'hiver complètes incluant chaussures, pantalons et manteaux à des enfants de moins de 15 ans et leurs mères en plus de couvertures et de matelas pour 60 ménages en zones d'ombre", a ajouté son président.

Il a également indiqué que "1000 trousseaux scolaires avec tabliers ont été remis aux enfants de familles démunies avec la prise en charge de l'intégralité de leurs besoins de scolarisation".

17/01/2021. N° 6352

Le Provincial
Le journal citoyen
PLUS ON SAIT, MOINS ON AFFIRME

COVID-19 A GUELMA

431 établissements scolaires pris en charge

Le lycée Messaoud Chaâlel à Guelma a abrité, ce jeudi 14 janvier en fin de matinée, une cérémonie présidée par le directeur de l'Education entouré de ses proches collaboteurs, relative à la distribution de produits spécifiques destinés à la protection et à la prévention de l'ensemble des élèves des trois cycles, de leurs enseignants et des personnels, toutes catégories confondues, contre la pandémie de coronavirus qui affecte toutes les régions de la planète, en général et notre pays en particulier, depuis février 2020.

En présence du collectif des correspondants de presse de la wilaya de Guelma, M. Mourad Guediri a brossé une rétrospective des conséquences engendrées par cette terrible épidémie qui a causé des pertes humaines, des désagréments et des perturbations à tous les secteurs de la société. Le directeur de l'éducation estime que les pouvoirs publics ont réagi avec efficacité pour juguler cette pandémie en prenant des décisions courageuses et inédites puisqu'une décrue de ce virus est enfin enregistrée à travers le territoire national.

M. Guediri déclare: "Le ministère de l'Education nationale nous a affecté une enveloppe de 2 milliards 155 millions de centimes, en l'occurrence 5 millions de centimes pour chacun des 431 établissements scolaires de notre wilaya, à savoir 296 écoles primaires, 93 collèges et 42 lycées et ce, dans le cadre de l'achat de produits indispensables entrant dans la prévention contre la Covid-19. D'autre part, une autre enveloppe de 1 million de dépistage scolaire, soit la somme de 3,5 millions de centimes pour chacun des établissements scolaires qui leur sont rattachés. Les intendants et gestionnaires gèrent les besoins exprimés par les directeurs concernés quant à l'achat des produits de désinfection, d'entretien et de prévention en direction des élèves, des enseignants et du personnel rattaché.

«Je tiens à remercier M. le wali qui nous accompagne personnellement dans notre combat de prévention sanitaire et qui nous a accordé une aide matérielle conséquente pour protéger nos enfants et le personnel enseignant.

A cet égard, il m'est agréable de remercier le président du bureau de wilaya du Croissant rouge algérien qui nous avait offert 5.000 bavettes, du gel hydro-alcoolique et du savon liquide, les responsables d'Algérie Télécom pour la remise de 12.000 bavettes, les partenaires sociaux pour 1.000 bavettes, les associations 2.000 bavettes, les collectivité locales et plusieurs organismes du secteur public et privé». Les établissements scolaires fonctionnent dans des conditions idoines et accueillent des groupes d'élèves, une vingtaine au maximum, dans le strict respect du protocole sanitaire édicté par le gouvernement. Notre interlocuteur nous apprend qu'en novembre dernier, il a été dépisté 90 cas de suspicion de Covid-19 au sein du personnel enseignant et 8 cas chez les élèves qui ont tous été soumis au confinement sanitaire. Mourad Guediri souligne que des inspecteurs s'assurent quotidiennement des règles sanitaires appliquées dans les écoles, collèges et lycées, et également de l'avancement des programmes scolaires afin de veiller à la santé de chacun et à la poursuite sereine des études. Il précise que la situation s'est

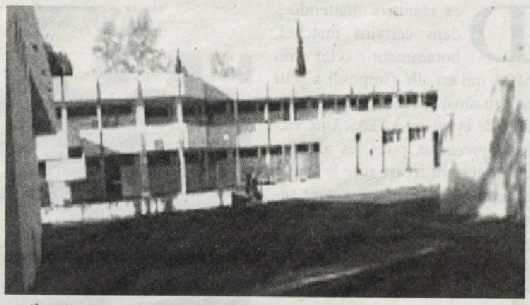

améliorée puisqu' aucun cas de Covid-19 n'a été relevé depuis six jours. il nous affirme que des médecins du travail veillent au grain et apportent une précieuse contribution au secteur de l'Education. D'autre part, il remercie le personnel de la direction de la formation et de l'enseignement professionnels qui confectionne au sein des ateliers des bavettes qui sont distribuées dans les établissements scolaires.

Le directeur de l'éducation conclut: « Nos enfants sont en sécurité grâce à une mobilisation effective de nos enseignants, des chefs d'établissements, du personnel administratif et d'entretien, des équipes médicales et au concours appréciable des autorités locales, des organismes, syndicats, associations, collectivités locales et autres. Je saisis cette opportunité pour inviter les parents d'élèves à ne pas se masser aux abords des écoles pour prévenir d'éventuelles contaminations».

Hamid Baali

17/01/2021. N° 2495

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

RETENUS DANS LE CADRE DU PROGRAMME NATIONAL EXCEPTIONNEL (PNE)

Les enseignants-chercheurs réclament la prolongation de leur bourse à l'étranger

● Les enseignants-chercheurs actuellement à l'étranger réclament la prolongation «exceptionnelle» de la durée de leur bourse et leur indemnisation pour la période passée à l'étranger sans financement.

Les enseignants-chercheurs, chercheurs permanents et doctorants non salariés, ayant bénéficié d'une bourse à l'étranger dans le cadre du Programme national exceptionnel (PNE) pour la promotion 2019/2020, réclament une deuxième prolongation exceptionnelle de leur bourse. Dans une pétition adressée au président de la République, Abdelmadjid Tebboune, et dont *El Watan* détient une copie, les enseignants réclament du Président de les aider à avoir gain de cause auprès de leur tutelle au sujet de la prolongation de la durée de leur bourse (minimum sept mois) ainsi qu'une indemnisation pour la période passée à l'étranger sans financement. Les signataires estiment que malgré tous les efforts consentis, les chercheurs n'ont pas pu atteindre tous les objectifs tracés dans leurs plans de travail, *«avec une réalisation estimée à hauteur de 30 à 50%»*. Pour les concernés, la réduction de la période de stage aura des conséquences fâcheuses : remise en cause de la crédibilité du chercheur algérien, le financement de l'Etat risque de *«partir en l'air»*, impossibilité de finaliser les thèses et de respecter l'engagement de soutenir après dix mois de la fin de formation. Dans le courrier adressé au Président, les chercheurs ont recensé plusieurs obstacles rencontrés depuis leur inscription au PNE. Il s'agit d'abord de la *«diminution inattendue»* de la durée de la formation variant entre 7 et 11 mois, *«alors qu'elle devrait être d'une durée de 18 mois, comme pour les boursiers précédents qui ont bénéficié du même programme»*. Les enseignants ont dénoncé aussi la lenteur dans la délivrance des papiers finaux de bourse, ce qui a généré des retards variant entre deux et quatre mois, et engendré des problèmes avec les services de gestion des laboratoires et universités d'accueil sur la date d'arrivée déclarée. Une fois arrivés dans les pays d'accueil, les chercheurs ont été confrontés, en cette période de crise sanitaire (Covid-19), à la fermeture des laboratoires de recherche et des universités d'accueil, entravant *«grandement le déroulement de nos travaux de recherche et l'avancement dans nos recherches»*.

«RÉPONSE NON OFFICIELLE DE LA TUTELLE»

«A noter que cette pandémie est arrivée après deux, voire quatre mois du début de nos stages (mars 2020), *qui a coïncidé avec l'entrée effective dans nos recherches, tout en tenant en compte du temps nécessaire pour le règlement des papiers et l'installation»*, soutiennent-ils. Les chercheurs précisent que durant cette période de fermeture des laboratoires, et à partir du 15 avril 2020, ils avaient envoyé plusieurs demandes individuelles et collectives réclamant une prolongation de la durée de la bourse afin d'avancer dans les travaux de recherche et récupérer le temps perdu et ainsi atteindre les objectifs tracés et finaliser les thèses.

«Nous avons attendu des réponses favorables qui soient à la hauteur et prennent en charge l'insuffisance de la durée de la bourse accordée initialement et la durée de confinement, soulignent les chercheurs. *Malheureusement, après trois mois d'attente, exactement entre le 26 juillet et le 23 août 2020, nous recevons les résultats de prolongation d'une durée variant entre deux à trois mois, ayant le 1er septembre comme date d'effet, qui a été choquant pour tout le monde. Cet laps de temps ne couvre même pas une partie de la durée effective de fermeture des laboratoires de recherche variant entre quatre à six mois* (selon le pays et le laboratoire).»

Il est à noter que durant cette période, des chercheurs sont restés sans financement et prise en charge à l'étranger, et la majorité d'entre eux se sont retrouvés dans une situation irrégulière à cause de l'expiration de leurs titres de séjour non renouvelés pour non-présentation de justificatifs valables. Les enseignants considèrent que ce qui a été publié par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique sur sa page Facebook, le 21 décembre 2020, n'est pas une réponse officielle à leur demande, *«d'autant plus que la plupart des points abordés par le ministre dans sa publication et attribués à notre paiement n'ont aucune base de validité»*.

Nadir Iddir

PHOTO : DR

Les enseignants-chercheurs à l'étranger en appellent au ministre de l'Enseignement supérieur

17/01/2021. N° 9231

EL MOUDJAHID
LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

MSILA

L'UNIVERSITÉ S'IMPLIQUE DANS LA LUTTE CONTRE LA DÉSERTIFICATION

L'Université de Msila a signé une convention de partenariat et de collaboration scientifique et technique avec le Haut-Commissariat au développement de la steppe (HCDS) dans le cadre du programme national de lutte contre la désertification qui touche les zones arides et semi-arides du pays. La région de Msila, à vocation agro-pastorale, est touchée par les phénomènes de désertification, de sécheresses récurrentes et de la dégradation du parcours pastoral. La coopération avec le HCDS permet d'exploiter les résultats des travaux de recherche effectués à l'université dans le domaine de la conservation des parcours et des espèces steppiques et de la valorisation des ressources pastorales dans le cadre du développement durable. L'université bénéficiera de l'expérience des cadres du HCDS, notamment dans les projets en relation avec les espaces steppiques, les caractéristiques écologiques, pastorales, la plantation fourragère et l'introduction d'énergies renouvelables. Une commission mixte a été installée afin de suivre la réalisation des actions prioritaires dont la création d'un arboretum des espèces steppiques au niveau de la ferme expérimentale de l'université. Des journées d'études sur des thèmes d'intérêt commun devront être organisées. Des sujets des mémoires de fin d'études, des thèses de doctorat et des axes de recherches des laboratoires et des projets de recherche seront orientés également vers le traitement des problèmes d'actualité à dimension écologique et socioéconomique liés à la conservation des ressources steppiques, la faune, la flore, le sol et l'eau. Le doyen de la faculté des sciences, le Pr Bensaci Tayeb, indique que cette convention couvre tous les types d'activité et de prestation en relation directe avec les missions statutaires dévolues à chacune des parties. Il a cité notamment les travaux d'étude et de recherche visant l'adaptation et l'amélioration des systèmes et des équipements en exploitation au niveau du Haut-Commissariat, l'intervention des enseignants-chercheurs de l'université dans l'expertise et le conseil. Le partenariat avec le HCDS revêt une importance particulière dans le domaine de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. En effet, les actions de collaboration à entreprendre avec le HCDS s'inscrivent dans les objectifs du plan stratégique de développement de l'université de Msila 2017-2022 pour lui permettre d'être en symbiose avec son environnement socio-économique à travers de multiples passerelles, allant de l'université vers l'entreprise et inversement, a conclu le doyen. Il faut noter que l'université de Msila vient de disposer d'une ferme agricole expérimentale pour permettre aux étudiants d'acquérir une formation de qualité, en intervenant à travers des actions d'apprentissage sur terrain au niveau des serres implantées dans cette ferme pilote, dédiée également au développement de la recherche scientifique dans le domaine agricole en relation avec la région de Msila.

F. D.

17/01/2021. N° 17190

Le Soir D'ALGERIE
Quotidien indépendant

UNIVERSITÉ

Une nouvelle stratégie pour la recherche scientifique

La mise en place d'une stratégie pour le renforcement de la recherche scientifique et du développement technologique dans notre pays s'impose. Basée sur la mutualisation de tous les moyens, cette vision nouvelle de la recherche, estime le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, va permettre de contribuer au développement économique du pays.

Rym Nasri - Alger (Le Soir) - Le département de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique s'attelle à la mise en place d'une nouvelle stratégie, au renforcement de la recherche scientifique et du développement technologique dans notre pays. Une stratégie qui, précise le ministre, s'ouvre sur l'ensemble des secteurs économiques qui sont «porteurs de projets, d'idées et d'applications».

Pour ce faire, Abdelbaki Benziane mise d'abord sur les normes, qui, selon lui, doivent se rapprocher des normes internationales. «Si nous voulons développer une recherche qui permet de mutualiser, rationaliser et d'optimiser les moyens qui existent en Algérie et valoriser tout ce qui a été réalisé en termes d'investissements, il faut aller vers un nombre de chercheurs qui doit être important afin de pouvoir répondre à toutes les préoccupations exposées par le secteur économique, et contribuer efficacement dans le développement économique du pays», expliquait-il hier samedi, en marge de la conférence nationale des établissements publics à caractère scientifique et technologique, tenue à Alger.

Outre cette vision nouvelle de la recherche, il a évoqué le Plan national de la recherche (PNR) composé de trois axes prioritaires : la sécurité alimentaire, la sécurité énergétique et la santé du citoyen. Etalé sur 5 ans, le PNR compte 750 projets. «Le PNR est très vaste. Au sein de chaque axe, il y a de nombreux thèmes. Avec une moyenne de 150 projets ouverts par an, il sera entamé cette année», a-t-il annoncé. De son côté, le directeur général de la recherche scientifique et du développement technologique (RSDT) au ministère de l'Enseignement supérieur, le Pr Hafid Aoureg, fait remarquer qu'aujourd'hui, les produits de la recherche dans notre pays n'arrivent pas à être placés dans le milieu industriel.

Selon lui, il y a «un véritable gouffre» entre la recherche scientifique, la recherche technologique et la recherche industrielle, d'où la nécessité d'une nouvelle stratégie afin, dit-il, de «pouvoir faire la passerelle. Notre stratégie

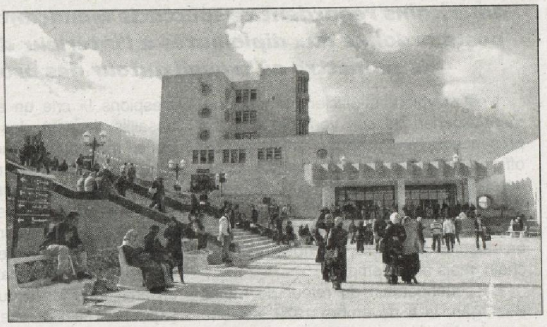

repose sur l'obligation des résultats. Nous ne donnerons plus de financement aux structures de recherches, laboratoires ou centres de recherche, s'il n'y a pas d'obligation de résultats», soutient-il.

Il rappelle, à cet effet, que le budget alloué annuellement à la recherche scientifique est de 4,6 milliards de dinars, soit 34 millions de dollars. Une enveloppe qu'il qualifie de «minime» pour le fonctionnement de la recherche. «Nous sommes très loin du 1% du PIB dicté lors de la mise en place de la loi sur la recherche scientifique», ajoute le Pr Aoureg.

Le ministre de l'Enseignement supérieur note, à son tour, que le gouvernement œuvre justement pour atteindre cet objectif de 1% du PIB.

Ry. N.

17/01/2021. N° 9232